

جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون - نظام ل.م.د

معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص قانون الأعمال.

إشراف الأستاذة:

د/ فارسي جميلة

إعداد الطالبين:

قداش عبد الكريم

بن العربي بوعلام

لجنة المناقشة:

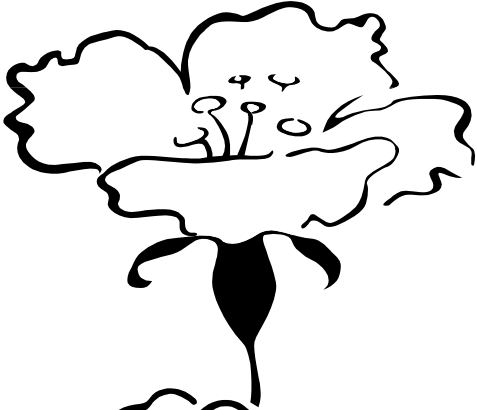
الأستاذة: جراي يمينه، أستاذة مساعدة (أ)، جامعة مولود معمري تيزي وزو رئيسا.

الأستاذة: فارسي جميلة، أستاذة محاضرة (ب)، جامعة مولود معمري تيزي وزو: مشرفا و مقررا.

الأستاذة: سي محي الدين صليحة، أستاذة مساعدة (أ)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ممتحنا.

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى كافة أسرتنا خاصة
الوالدين
أطال الله في عمرهما
وإلى كل من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة.



كلمة شكر



نشكر الله سبحانه وتعالى، في البداية
نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا:

الدكتورة فارسي جميلة

لإشرافها على هذا البحث وعلى نصائحها القيمة التي
ساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة.



قائمة أهم المختصرات

1- باللغة العربية:

ج. ر. ج. ج.: جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية.

ص ص.: من الصفحة رقم... إلى الصفحة رقم.

ص.: الصفحة رقم.

مقدمة

مقدمة:

إن السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ الأزل، وهي قديمة قدم البشرية نفسها، منذ أزمان طويلة والإنسان تحركه حاجاته الغريزية كالطعام والأمن وتدفعه إلى السفر والترحال أو البحث عن الأماكن الأكثر ملائمة لحياته، والتي تمكنه من إشباع حاجاته المتزايدة.

كما أصبحت السياحة علما قائما بذاته و أصبح هناك مختصين وباحثين يعملون على توضيح مفاهيمه ووضع أسسه التي يقوم عليها وعرفت السياحة تطورا سريعا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، اذ انعكست التطورات التي شملت العديد من مجالات قطاع الخدمات إيجابا على قطاع السياحة ما ساعدها على النمو الكبير الذي شهدته لتحتل بذلك مكانه هامة عند دول العالم، نظرا الانعكاساتها الإيجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولهذا تعتبر السياحة من أكبر الصناعات نموا في العالم، فتعتبر السياحة هي الأخرى من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات.

فقد شهدت السياحة تطورا ملحوظ ومزدهرا في العديد من الدول الأوروبية وحتى العربية كتونس والمغرب ومصر، نتيجة لمتنع هذه الدول من مؤهلات سياحية متنوعة ومختلفة بالإضافة إلى نوعية الخدمات وجودتها.

في حين عند مقارنة القارة الأوروبية بالقارة الإفريقية بالاستثمار في المجال السياحي أو النشاط في المجال السياحي نجد الدول الأوروبية قد تطورت في هذا المجال وأصبحت السياحة قطاع إنتاجي بالنسبة إلى هذه الدول وأصبحت تعطى أهمية كبيرة لهذه القطاع، أما بالنسبة للدول الإفريقية نجد أن الاستثمار في المجال السياحي أو النشاط في هذا المجال

قليل ماعدا تونس والمغرب والجزائر، فهذه الدول التي سبق ذكرها أرادت هي الأخرى النهوض بقطاع السياحة.

وهذا ما شهد تحسن في هذا القطاع مقارنة بدول إفريقيا الأخرى أما فيما يخص الجزائر بالنسبة للدول الجوار هي الأخرى تسعى إلى الدخول إلى سوق السياحة وإعطاء هذا القطاع أهمية وألوية بالنسبة للقطاعات الأخرى لأن الجزائر تملك أو تحظى بإمكانيات طبيعية كبيرة تفقدها الكثير من دول أو بلدان العالم، بالإضافة إلى التنوع المناخي وهذا ما يجعل السياحة الجزائرية على مدى السنة، الصيف الربيع الخريف الشتاء بالإضافة لاننسى شساعة صحراء الجزائر بالإضافة إلى طول الشريط الساحلي الذي يمتد على مساحة حوالي 1200 كلم.

فكل هذه الامكانيات الطبيعية تفتقد في كثير من بلدان العالم فتنوع المناخ يجعل من السياحة تستمر على مدار السنة.

لكن على الرغم من توفر الجزائر على هذه الموارد الطبيعية والسياحية الهائلة لم ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية، وهذا بسبب مجموعة من المشاكل أو العراقيل على مستويات مختلفة، منها مشاكل إدارية، أزمة العقار السياحي بالإضافة إلى وجود مشاكل على المستوى البيئي.. إلخ، وهذا ما أدى إلى تعطيل الاستثمار السياحي في الجزائر.

الإشكالية:

يحتل قطاع السياحة التونسي والمغربي مكانة كبيرة بين القطاعات السياحية للدول العربية حتى أصبحت هاتين الدولتين تتنافسان حتى الدول الأوروبية وحتى الدول الأمريكية وذلك بسبب التغلب على العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في حين أثرت هذه العراقيل أو المشاكل على الاستثمار السياحي في الجزائر تأثير سلبي وهذا ما أدى إلى تدهور هذا القطاع.

وفي هذا السياق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي أهم المشاكل أو العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر؟

وما هي الحلول التي اقترحتها الدول للنهوض بهذا القطاع؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين بحيث خصصنا الفصل الأول مدخل عام حول الاستثمار السياحي و إبراز الأهمية الاقتصادية للإستثمار السياحي.

بينما خصصنا الفصل الثاني لأهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي الجزائري وبعض الحلول التي اقترحتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لدراسة الموضوع محل البحث.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على السياحة الجزائرية وإبراز الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، من خلال الآثار الإيجابية التي تتركها على فرص العمل وميزان المدفوعات، بالإضافة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع الذي يعتبر قطاع هام عند بعض الدول كدول الجوار على سبيل المثال تونس، كما تطرقنا إلى تقديم بعض الحلول من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع.

صعوبات الموضوع:

من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا لهذا الموضوع ما يلي:

-ندرة المراجع.

-تضارب في بعض المعلومات.

-تداخل القطاع السياحي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وصعوبة فصله في بعض الأحيان وتحديد بياناته الخاصة.

الفصل الأول

مدخل عام حول الاستثمار السياحي

الفصل الأول

مدخل عام حول الاستثمار السياحي

تشكل الاستثمارات السياحية أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى الكثير من الدول، بل تحتل مكانة متقدمة في تحفيز نموه، إضافة إلى مساهمتها الفعالة، في تحسين ميزان المدفوعات والتأثير على العديد من القطاعات المرافقة لقطاع السياحة مثل الصناعة الحرف، إلخ...

يشمل الاستثمار السياحي الاستثمار في المقومات والإمكانات السياحية وتشمل محورين هما: الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تضم كل من خدمات الإقامة و الاغاشة و التسهيلات الترفيهية ، خدمات النقل، والاستثمار في مجال الثروة السياحية المتمثلة بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي و مواقع التراث الطبيعي و الثقافي.

نهدف من خلال هذا الفصل بتعريف الاستثمار السياحي وأهمية على الاقتصاد الوطني كما تطرقنا كذلك إلى ميادين الاستثمار السياحي، وكذلك تطرقنا إلى السياحة في الجزائر.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي.

-المبحث الثاني: واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الأول

ماهية الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من أكثر المجالات التي تلقي اهتمام كبير من قبل رجال الأعمال، نظرا الخصوصية وطبيعة النشاطات التي يشملها قطاع السياحة والتي تشكل صناعة مستقلة بحد ذاتها تعرف بصناعة السياحة.

إن قطاع السياحة يصنف ضمن قطاع الخدمات الذي يعتمد أساسا في نشاطه على اليد العاملة على عكس القطاعات الصناعية الأخرى التي تعتمد أساسا في نشاطها على تجهيزات وآلات ضخمة.

يتمثل كذلك الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، وتعتبر من الأنشطة الهامة والتي لها دور بالغ الأهمية لما تتيحه من تحقيق عوائد مالية وتوفير فرص العمل باعتبار السياحة النشاط الأكثر اعتمادا على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى⁽¹⁾، ومنه سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: ميادين الاستثمار السياحي.

¹ - فراح رشيد وبودلة يوسف، دور التسويق السياحي في دغن التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بكرة دسمبر، 2012، ص ص 97-99.

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي بمثابة القاعدة أو الأرضية لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير ها القطاع.

فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين، المأكل، النقل، الإقامة وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد، ففي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف الاستثمار السياحي في الفرع الأول و نتطرق في الفرع الثاني الى ايجابيات و سلبيات الاستثمار السياحي أما في الفرع الثالث نتطرق الى الاستثمار السياحي وتأثيره على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول

تعريف الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة⁽²⁾.

كما قامت المنظمة العالمية للسياحة بتعريف الاستثمار السياحي أنه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السلع والمواقع المضييفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل⁽³⁾.

الفرع الثاني

إيجابيات وسلبيات الاستثمار السياحي

1/ الإيجابيات:

تعتبر السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارة الثقافية والخبرات المختلفة ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع الدول المستقبلية للسياح نتيجة احتكاك السائحين أنفسهم بين أفراد المجتمع.

² - الطيب داودي وعبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المنطق السياحية دراسة حالة جيجل، ورقة بحثية الملنقي الدولي بعنوان الاستثمار السياحي بالجزائر دوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26-27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، ص 08.

³ - رعد مجيد العامي، الاستثمار التسويق السياحي، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 19.

-أصبحت السياحة مصدر من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمع السياحي نظرا الى أن بعض فئات المجتمع ترتبط أعمالها بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

-إن تطوير السياحة يسهل الاتصال والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى تنمية اجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا⁽⁴⁾.

-اكتساب أفراد لعادات وقيم سليمة من السائحين مثل إحترام القوانين والنظام والآداب السلوكية.

2/ السلبيات:

-إنتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي، بعض الدول تعاني من انخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى تحقيق مكاسب مادية سريعة و لو كانت بوسائل غير مشروعة⁽⁵⁾.

-التصادم الثقافي نتيجة التعارض والاختلاف في الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمعات و احيانا لسوكيات بعض السائحين وتصرفاتهم.

⁴ - نعيم الضاهر، مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007، ص 85.

⁵ - نعيم الضاهر، المرجع السابق، ص 99.

الفرع الثالث

الاستثمار السياحي وتأثيره على الاقتصاد الوطني

ترى المنظمة العالمية للسياحة أن صناعة السياحة أصبحت من أكبر الصناعات في العالم، وأصبحت كثيرا من الدول تعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال توفير كافة المرافق والمنشآت السياحية اللازمة من مطاعم فنادق مكاتب سياحية وشركات الطيران... إلخ⁽⁶⁾.

ويعتبر الاستثمار السياحي من النشاطات التي تجلب المداخل للبلاد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، ذلك لأن السائح يأتي إلى الموقع السياحي ويشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد انماط من المنافع و &&التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك ويتمثل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

-تقدير وتحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي.

-تحديد موقع وأهمية دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية.

-تحليل ودراسة نتائج النشاط السياحي ومقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها التشغيل، ميزان المدفوعات، الاستثمار في البنى التحتية⁽⁷⁾.

⁶ - jean -marie hazbroucq ,management des projet de tourisme et de loisirs, edition gaetan morin, paris,1999, p 10.

⁷ - محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1947-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 22.

أولاً: ضخ ميزان المدفوعات:

إن الاستثمار السياحي يساهم بشكل كبير في دعم ميزان المدفوعات ويتحقق هذا الدعم خصوصاً نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية وكذلك في إنجاز الاستثمارات المتعلقة بهياكل البنية التحتية والمشاريع الخاصة بإتباع المستلزمات السلعية والخدماتية.

ثانياً: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

مما لا شك فيه أن القطاع السياحي يساهم بدرجة كبيرة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك في توفير جزء من النقد الأجنبي للدول المستقلة للسياح وهذا بدوره يمكنها من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية السياحية، ولهذا فالاستثمار في المجال السياحي يشكل أحد أهم مصادر جذب رؤوس الأموال الأجنبية⁽⁸⁾.

ثالثاً: نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة:

تعتبر نقل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية يعتبر من أحد المواضيع التنشيط الكثير من الجدل والذي يقوم على عدة محاور أساسية أو رئيسية هي:

1/ المستوى التكنولوجي الذي تجلبه هذه الشركات ومدى ملائمتها مع التغيرات الداخلية للدول، مثلاً مدى توفير المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج.

2/ الآثار الناجمة عن استخدام التكنولوجيا على العمالة وعلى ميزان المدفوعات.

⁸ - pierre bloc, durafour, Alain mesplier, le tourisme dans le monde, édition bréal, France, 1992, p 60.

3/ إدخال تجهيزات جديدة يكمن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية أو النتائج سلع صناعية لأغراض السياحة⁽⁹⁾.

4/ نقل فنون أنظمة الإدارة الحديثة المتعلقة بالفنادق وغيرها في المنشآت السياحية.

5/ إدخال تجهيزات جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية أو إنتاج سلع صناعة لأغراض السياحة.

رابعاً: توفير مناصب الشغل:

يحتاج القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى إلى العنصر البشري والذي لا يمكن أن يؤدي خدمته إلا من خلال العنصر البشري، أي لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات.

ويختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقاً لأهمية النسبية له¹¹ القطاع، في الاقتصاد الوطني وأهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الانتاجية الأخرى ويمكن أهم هاه التأثيرات فيما يلي⁽¹⁰⁾:

1/ تأثير السياحة على العمال تحدد أنماط النشاط السياحي فبعض الأنشطة تحتاج إلى يد عاملة مكثفة عن الأنماط الأخرى، فتسهيلات الضيافة ولاسيما في الفنادق وبيوت الضيافة توظف نسبة كبيرة من العمال كما يلي:

-توفر مؤسسات الإقامة فرصة عمل واحدة على الأقل لكل غرفة.

-تؤمن قطاعات الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي نفس عدد فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة.

⁹ - علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 16.

¹⁰ - يسري دعبس، ضاعة السياحة، بين النظرية والتطبيق وبحوث انثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 517.

-أن معظم العمال في القطاع السياحي تتسم بالموسمية حيث يتطلبه ذلك تشغيل عمالة إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب خلال موسم الذروة لؤلئك الذين يتطلعون إلى عمل موسمي.

-إن الأنفاق السياحي يؤدي الزيادة الدخل الوطني وزيادة العمل في المجتمع⁽¹¹⁾.

لقد سجل خلال هذه الفترة ارتفاع مناصب الشغل في قطاع السياحة والذي انتقل من 11298 عامل في السداسي الأول سنة 1999 إلى 12514 عامل في السداسي الأول في سنة 2000 وقد ارتفع سنة 2005 ليلبلغ 165 ألف عامل وذلك بسبب زيادة التوجه نحو الاستثمار في قطاع الفنادق ووكالات السياحة والأسفار خاصة بعد صدور قانون رقم 99-06 صادر 04 أفريل سنة 1999.

خامسا: القضاء على البطالة:

تساهم الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة وذلك ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي يستسنى للسكان المحليين ممارسة حق من حقوقهم الأساسية ألا وهو الحق في السياحة فحسب ما نصت عليه المدومة العالمية لآداب السياحة فإن جميع سكان العالم يتمتعون على قدم المساواة بالحق في التطلع إلى اكتشاف موارد هذا الكوكب⁽¹²⁾.

سادسا: القطاع السياحي و دوره الفعلي في تكوين الدخل الوطني:

إن القطاع السياحي يمكن أن يؤدي الى زيادة القيمة المضافة فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، إنشاء

¹¹ - عبد السلام أبوقحف، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة والنشر لبنان، 2003-2004، ص 24.

¹² - المدونة العالمية لآداب السياحة، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية المنعقدة في سانتياغو، تشيلي، الفترة الممتدة ما بين 27 سبتمبر إلى أكتوبر 1999.

المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدماتية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق درجة عالية في التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى⁽¹³⁾.

سابعا: تحقيق التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى:

إن تطوير المشروعات السياحية يؤدي إلى ظهور مشروعات أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية وخدماتية معينة يزداد الطلب عليها نتيجة زيادة نشاط الحركة السياحية، وزيادة الطلب السياحي هذا ما يساهم في تحسن دخل التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لأن السائح عند إقامته يستهلك عدة مواد مثل المواد الغذائية والعطور، الجرائد والمجلات، التحف التذكارية فهذا أما يعود بالأرباح على المنتجين والتجار ويساهم في استمرار نشاطهم.

ثامنا: تحقيق التوازن الإقليمي:

ويتجلى ذلك من خلال توزيع الدولة للمشاريع السياحية على كل إقاليمها بحيث كانت هذه المشاريع سواء وطنية خاصة أو أجنبية فإن ذلك ما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان عند خلق فرص العمل.

إن استغلال الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم ترفع المستوى الحضاري والعمراني لها وإعادة توزيع الدخول إلى المناطق الحضرية والريفية... إلخ⁽¹⁴⁾.

¹³ - محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 22.

تاسعا: خلق طبقة جديدة من الإداريين:

تتطلب صناعة السياحة وجود نخبة من الإداريين الذين تتوفر فيهم الخبرات والمهارات من طبيعة خاصة، وهذا ما يجعل القائمين على صناعة السياحة يقومون بتعليم وتدريب الأفراد العاملين وتعليمهم في مختلف الميادين المرتبطة بالسياحة وذلك من خلال تطوير قدراتهم ومهاراتهم عن طريق إنشاء معاهد علمية وإرسال البعثات إلى الخارج بهدف تغطية مختلف المنشآت السياحية⁽¹⁵⁾.

كما أنه لا يمكن تجاهل الآثار التي تحدثها زيادة فرص العمل على الفرد والأسرة والمجتمع ككل كإنخفاض البطالة ومما يترتب عليه من مستوى الرفاهية للمجتمع وغيرها من المنافع والآثار الايجابية الأخرى.

¹⁴ - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة جيجل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2006/2005 ص 64

¹⁵ - liliane bansahel, myriam donsimeon, le tourisme de développement, local, édition horizon groupe, paris, 1999, p 01.

المطلب الثاني

ميادين الاستثمار السياحي

يقصد بميادين الاستثمار السياحي أي مجالات قطاع السياحة أو نشاطات قطاع السياحة والتي يكون اختصاصها أو نشاطها نشاط سياحيا سواء تعلق الأمر بإنشاء الفنادق والمطاعم السياحية أو وكالات السياحة والأسفار والنقل السياحي أو استغلال الشواطئ، فهذا المطلب قمنا بتقسيمه الى اربعة فروع و سنتناولهم كالتالي: الفرع الاول في الميدان الفندقي، الفرع الثاني: وكالات السياحة و الاسفار اما الفرع الثالث نتطرق الى الحمامات المعدنية اما فيما يخص الفرع الرابع نتطرق الى استغلال الشواطئ.

الفرع الأول

الميدان الفندقي

الفندق هو مؤسسة أو نزل يقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى بالإضافة إلى خدمة الطعام المشروبات وخدمات أخرى يحتاج إليها النزول لقاء أجر معين⁽¹⁶⁾.

1/ تعريف المشرع الجزائري للفندقة

عرف المشرع الجزائري في المادة 2/4 من قانون رقم 99-01 المؤسسة الفندقية على أنها كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم مع تقديم خدمات إضافية لهم أو بدونها، كما عرفتها

¹⁶ – muriel deneau, patrick, courtin, droit et droit du tourisme, 2^{eme} édition breal, France, 1996, p 201.

المادة 1/2 من المرسوم التنفيذي رقم 46-2000 على أنها كل مؤسسة تمارس نشاطها فندقيا⁽¹⁷⁾.

-نستنتج من خلال هذا التعريف أن الفندقية تعتبر العوامل التي تساعد الدول على جذب السياح وزيادة عدة الزائرين لما تتوفر عليه من مقومات لراحة السائح وتمتعته بإجازة متميزة ومن ذلك بالضرورة المناخ والمناظر الطبيعية الخلابة وطاقة إقامة متعددة المستويات ذات مستوى خدمات مرتفعة.

2/ مميزات النشاط الفندقية:

يتميز النشاط الفندقية بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء كانت صناعية تجارية أو حتى خدماتية وسوف نذكرها فيما يلي:

أ/ تقديم خدمات متنوعة:

يتوجب على النشاط الفندقية بتقديم خدمات متنوعة ومختلفة لكن أداء هذا النشاط الخدمي الأساسي يتطلب منه مباشرة أنشطة تجارية أخرى ككراء محلات لتقديم خدمات مختلفة للسياح مثل الحلاقة - الغسل⁽¹⁸⁾... إلخ حتى أن بعض الفنادق الضعيفة أصبحت تشبه إلى حد كبير ما تقوم به المشروعات الصناعية من تحويل مواد أولية المتمثلة في المواد الغذائية التي تقوم بها المطابع إلى سلع تامة تتمثل في مختلف أصناف المأكولات والوجبات.

ب/ تتميز بالنشاط الموسمي:

¹⁷ - مرسوم تنفيذي رقم 46-2000، مؤرخ في أول مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها، ج ر عدد 10، صادر في 05 مارس 2000.

¹⁸ - هشام أحمد عطية ومحمد عبد ربه، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية الفنادق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 23-24.

بمعنى أن النشاط الفندقى يزداد ويرتفع فى بعض الفصول دون غيرها، أى أنه ليس ثابت الحجم على مدار السنة، فىلاحظ زيادة الإقبال على الفنادق فى نهاية الأسبوع، حتى يفضل بعض العائلات قضاء عطلة نهاية الأسبوع خارج مناطق إقامتهم.

ج/ العنصر البشرى ودوره فى النشاط الفندقى:

يعتمد النشاط الفندقى أساسا على العنصر البشرى فىجب تهيئة الأفراد وتعليمهم وتدريبهم ومعاملاتهم مع الزبائن لحسن الاستقبال والإدارة والكفاءة، فهذا يؤثر على النشاط الفندقى تأثير كبير فى اختيار فندق على فندق آخر.

د/ تأثير النشاط الفندقى بأذواق المستهلكين:

مبدئيا الفندق لا يستطيع أن ينتقى نزلائه بأن يكونوا من فئة معينة أو طبقة معينة بذاتها وإنما يستقبل النزلاء الذين يتوجهون إليه فى ضوء إمكاناتهم المادية فالفندق يستقبل أجناس مختلفة بمختلف أنواعهم وعاداتهم ولغاتهم ولا بد عليه بتلبية رغباتهم⁽¹⁹⁾.

هـ/ طريقة استغلال المؤسسات الفندقية:

يتم استغلال المؤسسة الفندقية مباشرة بعد منح الرخصة فى أجل 06 أشهر مباشرة من تاريخ استلامها فإذا لم يتم الشروع فى ممارسة النشاط فى الأجل المحدد يتعين على السلطة المانحة للرخصة إعدار صاحبها فى أجل 06 ستة أشهر فإذا لم يتم البدء يتم سحب الرخصة بنفسه الشروط والكيفيات التى منحت بها.

و/ كيفية تصنيف المؤسسات الفندقية:

¹⁹ - محمد نبيل علام، محاسبة المؤسسات الفندقية، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 1992، ص 23.

حددها المرسوم التنفيذي رقم 2000-130 المؤرخ في 11/06/2000، الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك⁽²⁰⁾، وتعتمد هذه التصنيفات على معايير موضوعية، مساحة الغرف، وجود التلفاز، دورة المياه حسب كل طابق أو داخل الغرفة نفسها، الانترنت... إلخ ومع ارتفاع حركة السياحة العالمية فقد شهدت الخدمات الفندقية تطورات نوعية ونتج عن ذلك تكييف أو التصنيف بغرض تسهيل عملية المقارنة الفندقية بين هذه المنشآت باعتماد التصنيف من 01 نجمة إلى 05 نجوم المعمول بها عالميا.

بحيث يمكن تقسيمها من الناحية النوعية بصفة عامة إلى 08 أنواع:

- فنادق العبور، فنادق الإقامة الدائمة، الفنادق المؤقتة، الفنادق الموسمية، الفنادق الرياضية، الفنادق العلاجية المتحركة والفنادق السياحية ويتم عن طريق خطوة أولية تتمثل في إرسال طلب حسب الحالة إلى الوزير المكلف بالسياحة أو إلى الوالي المختص إقليميا ويكون الرد كما يلي:

إذا كان الطلب أمام الوزير يصدر الوزير المكلف بالسياحة بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية قرار تصنيف المؤسسة الفندقية الرتب كما يلي:

- الفنادق الرتب 2-3-4-5، نجوم.

-قرى العطل الرتبة 03 نجوم.

-الإقامة السياحية الرتبة 03 نجوم.

-المخيمات الرتبة 03 نجوم.

²⁰ - المرسوم التنفيذي رقم 2000 المؤرخ في 11/06/2000، الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك الجريدة الرسمية مؤرخة في 11/06/2000 العدد 35 ص 3.

الفرع الثاني

وكالات السياحة والأسفار

1/ تعريف وكالة السياحة والأسفار:

حسب نص المادة 03 من القانون رقم 99-06⁽²¹⁾.

كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة، دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع بصفة مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية و كل أنواع الخدمات المرتبطة بها.

2/ مهام وكالة السياحة والأسفار:

إن مهام وكالة السياحة والأسفار مختلفة ومتعددة وهو على وجه الخصوص تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي.

-وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.

-النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل⁽²²⁾.

-بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي.

-تأمين السياح وأمتعتهم لدى شركات التأمين وفق القانون.

²¹ - القانون رقم 99-06، مؤرخ في 04 أبريل 1999، يحدد القواعد التي تحكم النشاط الوكالة السياحية والأسفار، ج ر

عدد 24، صادر في 07 أبريل 1999.

²² - المادة 04 من القانون نفسه.

-قبول النقد الأجنبي من السياح لقاء الخدمات المقدمة لهم ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها.

-كراء سيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها.

-تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانتها.

الفرع الثالث

الحمامات المعدنية

1/ بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات الوطنية للسياحة وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في الشمال تتميز بخصائص علاجية مؤكدة⁽²³⁾.

وخصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية إذ توجد أربع أنماط للمنابع.

-منابع مياه ذات فائدة علاجية

-منابع مياه ذات حرارة مرتفعة.

-منابع مياه ذات حرارة منخفضة.

-منابع مياه ذات حرارة متوسطة.

2/ من بين هذه الحمامات المعدنية نجد:

²³ - الديوان الوطني للسياحة، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجرائر سياحة العدد 33، دون سنة النشر، ص

-حمام الصالحين يقع في بلدية الحامة 07 كلم عن عاصمة محافظة خنشلة يتميز بمياه ساخنة 70° درجة مئوية الخصائص العلاجية أمراض الروماتيزم، الأمراض الجلدية يقع في منطقة غابية.

-حمام قرقور يقع حوالى 50 كلم من عاصمة ولاية سطيف الخصائص العلاجية الروماتيزم الأمراض الجلدية، أمراض النساء يصنف في المرتبة الثالثة عالميا بعد حمامات ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية تدفقه⁽²⁴⁾.

الفرع الرابع

استغلال الشواطئ

قام المشرع الجزائري بتعريف الشاطئ أنه شريط إقليمي للساحل الطبيعي، يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية، والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحي⁽²⁵⁾.

أولا/ استغلال المنشآت ذات الطابع السياحي:

تعرف المنشآت ذات الطابع السياحي بكل التجهيزات الترفيهية والتي نجدها عادة في مراكز الاصطياف ومدن الترفيه والتسلية ومن بين هذه التجهيزات نجد المسابح ومرافق الاستجمام، ومراكز القطارات الآلية، ومراكز التزلج والغولف، بالإضافة إلى استغلال مؤسسات التسلية والترفيه.

ثالثا/ المسابح:

²⁴ - www.travel.maktoub.com

²⁵ - المادة 1/3، من القانون رقم 02-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر عدد 11، صادر في فبراير 2003.

يندرج في المسابح كل من الحمام البحري وحوض السباحة.

الحمام البحري: يعتبر حماما بحريا كل مؤسسة سياحية معدة و مجهزة لتقديم التسهيلات اللازمة لهواة السباحة والرياضة البحرية على الشواطئ مع تأمين السلامة الضرورية.

-حوض السباحة: يعتبر حوض السباحة كل مؤسسة سياحية معدة ومجهزة لتقديم التسهيلات اللازمة لهواة السباحة في مكان معد خصيصا لهذه الغاية مع تأمين السلامة الضرورية.

المبحث الثاني

واقع السياحة في الجزائر

تتفاوت درجة وحجم المرتكزات السياحية من بلد إلى آخر، وذلك بسبب ما تنتجه الطبيعة من مناخ، موقع وتضاريس وما يحدثه الإنسان عليها من آثار تاريخ وحضارة.

والجزائر كبلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط تتمتع بثروات وخيرات سياحية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، ولقد اكتشفت هذه الثروات من طرف السياح الأجانب حتى خلال مرحلة الاحتلال ومن أجل التعرف أكثر على هذه الثروات سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياحة وتعريفها، وأنواع السياحة في الجزائر وأهداف السياحة، والمؤسسات التكوينية في المجال السياحي، ولهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب و هي كالتالي: في المطلب الأول نتطرق الى مفهوم السياحة، أما المطلب الثاني نتطرق الى المؤسسات الفاعلة على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، أما المطلب الثالث و الأخير نتطرق الى المؤسسات التكوينية في المجال السياحي.

المطلب الأول

مفهوم السياحة

تعد السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من مظاهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية والاستمتاع بجمال الطبيعة.

غير أن هذه الظاهرة تبلورت وتطورت إلى أن أصبحت إحدى أهم الظواهر الاقتصادية في عصرنا الحالي نظرا للمداخل التي تحققها لاقتصاديات الدول السياحية وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بتعريف السياحة في الفرع الأول ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى أنواع السياحة في الجزائر والفرع الثالث اهداف السياحة⁽²⁶⁾.

الفرع الأول

تعريف السياحة

اختلفت تعاريف السياحة وتعددت لاختلاف آراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكانتها وجوانبها المختلفة.

ومن الصعب إعطاء تعريف واحد وشامل لكلمة السياحة حيث أنه بالقدر الذي يوجد فيه مؤلفون مختصون في هذا المجال، بقدر ما يوجد هناك تعاريف مختلفة لكلمة السياحة.

تعريف الفقهاء للسياحة:

تعريف Herman von sholteron حيث عرف السياحة على أنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة⁽²⁷⁾.

-كما عرفها الاقتصادي النمساوي شولرين عام 1910 الذي يعرف السياحة بأنها مجموع كل الظواهر ذات الطابع الاقتصادي التي تترتب على وصول المسافرين إلى منطقة ما أو دولة ما أو إقامتهم فيها ورحيلهم عنها، وهي الظواهر التي ترتبط بالتبعية⁽²⁸⁾.

²⁶ - عصمت عدلي، الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 17.

²⁷ - جليلة حين حسنين، اقتصاديات السياحة، منشورات جامعية، الاسكندرية، مصر 2003، ص 07.

²⁸ - J.Burkart, S.medilk, tourism, past, present and future, 2^{eme} edition, book society heimen annprofetionag, London, 1981, p 41.

-عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهر بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية وهي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية.

-تعريف منظمة السياحة العالمية للسياحة:

لقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة: السياحة على أنها ظاهرة ثقافية اجتماعية واقتصادية تنطوي على انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية مهنية أو تجارية ويطلق على هؤلاء الزوار أو السياح⁽²⁹⁾.

الفرع الثاني

أنواع السياحة في الجزائر

1/ السياحة الساحلية:

تحتل الجزائر على شريط ساحلي ممتد على مسافة 1200 كلم، لقد حظي هذا النوع من السياحة، بالاهتمام وجهاز بمركبات سياحية ما بين فناءق وبيوت الاصطياف والفيلات الصيفية وقد أختيرت مناطق كبرى من أجل التوسع السياحي وهي⁽³⁰⁾:

²⁹ – Organisation mondiale du tourisme (en line), 2015.

-غرب مدينة الجزائر: موريثي، نادي الصنوير، سيدي فرج، زرالدة، تيبارة في الغرب الأندلسيان في وهران.

في الشرق: بجاية، عنابة، سرايدي، القل، سكيكدة، القالة.

2/ السياحة الصحراوية:

تتمتع المناطق الصحراوية بمناظر جميلة وآثار ونقوش صخرية هذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب، وتقوم السياحة الصحراوية على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية و استكشاف حسب مضمون المادة 03 من القانون 01-03⁽³¹⁾.

3/ السياحة الثقافية:

إن السياحة الثقافية في الجزائر تكاد تنعدم ولا نجد إقبال كبير عليها من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السياح الأجانب يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية⁽³²⁾.

4/ السياحة الحموية:

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالحمامات المعدنية التي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة بهدف صحي أو الاستجمام والراحة.

³⁰ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة الوطنية، ص 78.

³¹ - المادة 03، من قانون رقم 01-03، مؤرخ في 17 فبراير 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر عدد 11 صادر في 19 فبراير 2003.

³² - المادة 03، من القانون رقم 01-03، مؤرخ في 17 فبراير 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر عدد 11 صادر في 19 فبراير 2003.

ويقصد بالسياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر تستعمل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر ومن بينها حمام الصالحين بسكرة، حمام بوحنيقية معسكر وهي مرافق صحية ومرافق ترفيهية⁽³³⁾.

5/ السياحة الترفيهية:

السياحة الترفيهية هي عبارة عن كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال أقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية مثل حضائر التسلية والترفيه⁽³⁴⁾.

6/ السياحة الصحية والمعدنية:

تمتلك الجزائر إمكانات هامة من الحمامات المعدنية والتي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة بهدف صحي أو الاستجمام والراحة وقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1986 ومن بينها حمام ربي سعيدة، حمام الشلالة بقالة حمام الصالحين بسكرة بوحنيقية بمعسكر وهي مركبات سياحية مجهزة بمرافق صحية ومرافق ترفيهية.

الفرع الثالث

أهداف السياحة

يقصد بالدوافع السياحية الرغبات المختلفة في جعل السياحة ضرورة أساسية وحاجة ملحة من احتياجات الإنسان المعاصر فإن عدة أسباب تحفز الأشخاص للتفكير في القيام

³³ - المادة 03، المرجع نفسه فقرة 08.

³⁴ - المادة 03، المرجع نفسه فقرة 11.

برحلة سياحية إلى مكان معين إذ أن هذا التفكير يأخذ في التبلور نتيجة عدة عوامل متداخلة فيما بينها، قد تكون عوامل مرتبطة بالشخص ذاته كالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية⁽³⁵⁾، وقد تكون عوامل مرتبطة بالإعلام السياحي

أ/ الهدف الصحي

يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية الحصول على الخدمات الصحية والطبية القصيرة الأجل التي توفرها المؤسسات الصحية، ويرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نظيفة بعيدة عن التلوث والضجيج والتوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية، لغرض الإستشفاء.

ب/ الهدف الرياضي:

الغرض منها هو مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة وممارسة الرياضة والمشاركة في المنتديات الرياضية.

ج/ أهداف اقتصادية:

تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار من فرق العملة في التحويل وهذا ما يؤدي إلى تدفق السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل أو لأسباب مهنية كحضور مؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات أو زيارة المؤسسات⁽³⁶⁾.

³⁵ - يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق و بحوث انثربولوجية السياحة،الملتقى المصري للابداع و

التنمية،الطبعة الاولى ، الاسكندرية مصر، 2003 ص 15

³⁶ - التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة،المرجع السابق، ص 25.

د/ أهداف دينية:

يكون الغرض الرئيسي للرحلة السياحية أداء مختلف الشعائر الدينية والعبادات كالحج، أو زيارة المعابد المختلفة حول العالم نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات⁽³⁷⁾.

هـ/ أهداف عرقية:

ينشأ هذا الدافع بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لهم حاضرا قوي لزيارة بلدهم الأم وتجديد الروابط الأسرية، أو زيارة مناطق قد تركت لهم انطبعا معينا عنها.

و/هدف الاستجمام والترفيه:

يقصد بذلك الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدن المزدحمة بالسكان واللجوء إلى الأماكن الهادئة من أجل الاستمتاع بأوقات الفراغ، والترفيه عن النفس بتوفير الوقت والمال.

أهداف أخرى:

تتمثل في المغامرة المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجربتها مثل طائرة الكون كورد... إلخ أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور والتربة مما هو جدير بالذكر أن هذه الأهداف تختلف من سائح إلى آخر كما قد يجتمع هدفين أو أكثر لدى سائح معين.

³⁷ - محمد عبيدات، التسويق السياحي، ط1، دار وائل، عمان، 2000، ص 141.

المطلب الثاني

المؤسسات الفاعلة على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

إن تنظيم القطاع السياحي لابد من توفير و تواجد هيئات ومؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، ومن أجل تنفيذ سياسة مستديمة ومدعمة من شأنها تعزيز وترقية النشاطات السياحية، فقد تم إنشاء مؤسسات تعمل على النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، ففي هذا المطلب ارتأينا ان نتطرق الى مختلف هذه المؤسسات و قمنا بتقسيمه الى خمسة فروع، ففي الفرع الاول نتطرق الى وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، اما الفرع الثاني نتطرق فيه الى الديوان الوطني للسياحة (O N T) اما الفرع الثالث نتطرق الى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A N D T)، و المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية في الفرع الرابع (E N E T)، اما الفرع الخامس نتطرق الى مديرية السياحة.

الفرع الأول

وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 /12/ 1963 أوكلت إليها المهام التالية⁽³⁸⁾.

-التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري

-تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.

-انجاز المخططات التنموية السياحية.

-تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية:

³⁸ - المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20/12/1963

تتكون وزارة السياحة والصناعات التقليدية من المديريات التالية:

أ/ المديرية العامة للسياحة وأوكلت إليها المهام التالية⁽³⁹⁾:

- تسهر على وضع حيز التنفيذ وسائل مخطط الجودة للسياحة الجزائرية.
- تعد إستراتيجية ضبط النشاطات السياحية والسهر على وضعها حيز التنفيذ.
- تبادل بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة وتقرّحها.
- تقترح وتقيم دراسات التهيئة السياحية وتقوم باعتمادها.
- تبادر بوضع أقطاب الامتياز السياحي وتسهر على تطويرها.
- تبادر بالإتصال مع القطاعات المعنية بنشاطات توجيه وترقية الاستثمار والشراكة في مجال السياحة وتنفيذها⁽⁴⁰⁾.

وتضم المديرية العامة للسياحة أربعة مديريات فرعية هي:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.
- مديرية التهيئة السياحية.
- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية.
- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية.

³⁹ - <http://www.joradp.dz/do2000/2010/063/ap6pdf>.

الفرع الثاني

الديوان الوطني للسياحة (ONT)

أنشأ الديوان الوطني للسياحة بمرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه والمعدل والمتمم بالمرسوم تنفيذي رقم 90-409 المؤرخ في 05 جمادي الثانية عام 1411 الموافق لـ 22 ديسمبر 1990⁽⁴¹⁾، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92-402 مؤرخ في 05 جمادي الأول 1413 الموافق لـ 31 أكتوبر 1992 ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ويعد أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتصور وتحقيق السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة⁽⁴²⁾.

-المهام المختلفة للديوان الوطني للسياحة:

تتمثل مهام الديوان الوطني للسياحة في ما يلي:

-متابعة الاستثمارات السياحية في الجزائر.

-إنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي.

-توجيه المتعاملين السياحيين.

-ترقية المنتج السياحي الجزائري.

1- جريدة رسمية. الجمهورية. الجزائرية العدد 97، 1992.

2- مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة الجزائر 2002، ص 107.

3- هدير عبد القادر، مرجع سابق ص 61

-توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة وتشجيعها بتدابير خاصة في إطار التشريع المعمول به.

أهداف الديوان الوطني للسياحة:

أ/ الأهداف العامة (43):

-تحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى مختلف الأسواق.

-تطوير السياحة الخاصة بأصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة.

-التحسيس بالمحيط السياحي.

-رد الاعتبار للثروات السياحية.

ب/ الأهداف الخاصة:

على مستوى السياحة الوطنية:

-البحث على الأسواق الجديدة.

-الرفع من إيرادات القطاع السياحي.

-ترقية وتشجيع الاستثمارات في الميدان السياحي.

-تطوير منتجات سياحية جديدة تستجيب لحاجات السائح الأجنبي.

-تحسيس المواطن والمؤسسات بالنشاط السياحي.

-تكيف العرض مع الطلب الدولي

⁴³ - يدو محمد الضيف أحمد، دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية، دراسة تحليلية وتقييمية للسياسة الاتصال للديون الوطني للسياحة بالجزائر، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، ص 17.

-وبالتالي يعتبر الديوان الوطني للسياحة مؤسسة سياحية مهمة تتمتع بصلاحيات واسعة في المجال السياحي وقادرة على المساهمة في تفعيل السياحة الجزائرية من خلال الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها والصلاحيات التي يتمتع بها.

الفرع الثالث

الوكالة الوطنية للتنمية السياحية(ANDT)

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي أنشأت بموجب المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 24 شوال 1418 لـ 21 فيفري 1998 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي⁽⁴⁴⁾، هذه الوكالة هي تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة مقرها سيدي فرج ولاية تيبازة.

هدف هذه الوكالة هو تحقيق أكبر مردودية للاستثمارات السياحية، وإنشاء صناعة سياحية حقيقية وتزويد القطاع بوسيلة التحكم في العقارات وبالتالي مواجهة كل المشاكل التي يعاني منها المستثمرون، وكذلك تعد الوكالة إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية وتعتبر أيضا هيئة تفكير في إعداد سياسة تنمية سياحية وأفضل وسيلة لاحترام التنظيم في ميدان تهيئة المحيط وحمايته.

المهام الموكلة إليها⁽⁴⁵⁾:

⁴⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فيفري 1998، الذي يحدد إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 11، الصادر في تاريخ 10 مارس 1998، الموافق لـ 02 ذو القعدة 1418، ص 30.

2- المادة 04 من المرجع نفسه

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي
- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي
- اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
- تقوم بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة وتقدم كل الاقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها.

الفرع الرابع

المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)

المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 24 شوال 1418 والموافق لـ 21 فيفري 1998، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة تتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي أوكلت لها المهام الآتية⁽⁴⁶⁾:

-مراقبة ومتابعة المنشآت السياحية، المرافق الفندقية والمياه المعدنية ومعاينتها.

-دراسة التهيئة السياحية والمعدنية.

-الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية وتنميتها.

-إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بالتهيئة السياحية وتنميتها.

2- المرسوم التنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21/02/1998

-تكلف الوكالة باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي وتنميتها للمياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية.

الفرع الخامس

مديريات السياحة

إن مديريات السياحة لها دور مهم على المستوى المحلي إذ تركز هذه المديريات السياحية على مستوى كل ولاية لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي وهي المسؤولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، ومحاولة مراقبة ومتابعة المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم إحترام القانون وتعمل كذلك على:

-تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف.

-تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية للولاية.

-توزيع مطويات وأقراص مضغوطة إخبارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية.

-إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي.

-إقامة تظاهرات فلكلورية و إبراز التقاليد والفنون الشعبية⁽⁴⁷⁾.

47 - بطاقة تعريفية بالهيئات المسؤولة عن السياحة، تاريخ الإطلاع 2012/07/15 على الساعة 10 سا و40 -
<http://dc336.4shared.com>

المطلب الثالث

المؤسسات ا لتكوينية في المجال السياحي

تتوزع هذه المؤسسات التكوينية في نواحي البلاد هناك عدة مؤسسات للتكوين السياحي منها ما كان يقدم خدماته للقطاع ومنها ما هو حديث النشأة، ففي هذا المطلب سوف نتعرف اكثر على هذه المؤسسات و بالتالي قمنا بتقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع، و هي كالتالي:

في الفرع الاول نتطرق الى معهد تيزي وزو، اما الفرع الثاني نتطرق الى معهد بوسعادة و اخيرا نتطرق الى المدرسة الوطنية العليا للسياحة في الفرع الثالث.

الفرع الاول

معهد تيزي وزو

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره في ولاية تيزي وزو وله ملحقة مقرها في تلمسان يوفر 300 مقعد⁽⁴⁸⁾، ويقدم شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، والطبخ و الحلويات و الإدارة الفندقية، السياحة وهو يقوم بمجموعة من المهام كما يلي:

تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

⁴⁸ – Hachini Madouche, op cit, p 16.

-تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتكوينهم المستمر .

-تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة، الفندقة، الحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة .

الفرع الثاني

معهد بوسعادة

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره بوسعادة، يسير المعهد الوطني للفندقة و السياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-210 المؤرخ في 17 جمادى الثاني لعام 1433هـ الموافق ل09 مايو سنة 2012 يحدد القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة و السياحة، ويوفر 300 مقعد والشهادة التي يمنحها المعهد تقني سامي في الاستقبال المطاعم والطبخ ويتولى المهام التالية:

-تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

-تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

-تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة⁽⁴⁹⁾.

الفرع الثالث

المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

⁴⁹ - مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة الجزائر، ص 137.

المدرسة العليا للسياحة تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-255 سنة 1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل والمتمم بمرسوم التنفيذي رقم 98-04 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1418 هـ الموافق لـ 31 مارس 1998 وتمنح هذه المدرسة شهادة اليسانس في تسيير الفنادق و السياحة تطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة⁽⁵⁰⁾، ويوفر 100 مقعد مقرها بالجزائر العاصمة من بين مهامها نجد.

-تقديم تكوينا عاليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

-تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة وتقوم بتكوينهم المستمر وتجديد معلوماتهم.

-تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل والأشغال وبين الحاجات في ميادين السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

-تشارك في مختلف الدراسات التي تتجزأ بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

-تكوين رصيدا وثائقيا يرتبط بميدان نشاطها.

-تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في ميدان اختصاصها.

⁵⁰ - جريدة رسمية جمهورية الجزائرية، العدد 19، 1998، ص 15

الفصل الثاني

مشاكل الاستثمار السياحي في الجزائر

الفصل الثاني

مشاكل الاستثمار السياحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على القدرات البشرية والمادية والطبيعية وهذا ما يسمح لها بالأخذ بالاستثمارات السياحية والتي أصبحت تعد من بين أهم الموارد السياحية لكن هذا القطاع في الجزائر ما زالت تواجهه مجموعة من المشاكل التي أدت إلى وجود بيئة إستثمارية غير مشجعة وتقف عائقاً أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وهذا ما تشير إليه التقارير المعدة من قبل الهيئات المختلفة حول مناخ الاستثمار في الجزائر و الذي يبقي بعيداً عن طموحات الاقتصاد الوطني، أو الاقتصاد الجزائري والسير إلى الأمام نحو التنمية الاقتصادية من خلال إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض الاستثمار، حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي شلومبرغر الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمار في الجزائر إذ أكدت معظم الآراء على وجود عقبات كبيرة أمام تدفق الاستثمارات الى الجزائر.

وبما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية ومن هذا المنطق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمرين السياحيين في الجزائر.

المبحث الثاني: حالة اللاإستقرار الأمني والسياسي ومشاكل أخرى أدت إلى تراجع السياحة الجزائرية وتدهورها.

المبحث الأول

أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر

إن قطاع السياحة كغيره من القطاعات الأخرى يعاني من مشاكل أو عراقيل على مستوى هذا القطاع يعني ذلك رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن هذه المشاكل حالت دون تطوره والتي وقفت حجرة عثرة أمام المستثمرين للدخول هذا المجال وتحقيق المردودية التي كان يفترض أن يحققوها ويمكن تلخيص تلك المشاكل في:

-العراقيل الإدارية.

-أزمة العقار السياحي.

-التلوث البيئي بصفة عامة.

فكل هذه المشاكل أدت إلى الضعف والتأخر الذي عانى منه قطاع السياحة بسبب قلة الاهتمام به منذ الاستقلال ففي أغلب المخططات التنموية أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية على حساب الساحة الدولية، و لهذا ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، في المطلب الاول نتطرق الى العراقيل الإدارية للاستثمار السياحي ، اما المطلب الثانى خصصناه لازمة العقار السياحي في الجزائر،التلوث البيئي و تأثيره على السياحة في المطلب الثالث.

المطلب الأول

العراقيل الإدارية لاستثمار السياحي

لقد عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فقدمت العديد من الضمانات والامتيازات لجلب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي.

ولكن بعد دخول المستثمر الأجنبي أو المستثمر الوطني في الانطلاق في مشروعه الاستثماري يجد مجموعة العراقيل وهذا ما يجده في صعوبة الإجراءات الإدارية التي تجعل المستثمر يعجز أمام هذه الإجراءات قبل البدء فيها، ففي هذا المطلب سوف نتعرف على مختلف هذه العراقيل، فبالنالي قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، الفرع الاول نتناول تعقيد الاجراءات الادارية و انتشار المحسوبية بكل انواعها، اما الفرع الثاني نتطرق الى ظاهرة الفساد الاداري بصفة عامة.

الفرع الأول

تعقيد الإجراءات الإدارية وانتشار المحسوبية

إن الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت تقدم تسهيلات للمستثمر السياحي سواء كان هذا الأخير من داخل الوطن أو من خارجه لكن في الحقيقة والواقع نجد عكس ذلك لتعقيد الإجراءات الإدارية أي لابد على المستثمر في هذا المجال أن يمر على حوالي 14 مرحلة

كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته ومع العلم أن في الدول المجاورة مثل تونس والمغرب بحيث يمر المستثمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية⁽⁵¹⁾.

وكذلك ما يعانيه المستثمر في الجزائر من انتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر بالإضافة إلى الفساد الإداري، كذلك ما يعانيه المستثمر في الجزائر من إنتشار الفساد في تطبيق القانون بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة.

وعند تسليط الضوء على الوضع الإداري المزري في الاستثمار السياحي بصفة خاصة نجد الجزائر تخسر ملايين الدولارات بسبب العمل الإداري البيروقراطي وفي ظل توافر كل من الجزائر وتونس والمغرب على مزايا تنافسية سياحية متشابهة نظرا للتقارب الجغرافي بين الدول الثلاث تكون لمدى توفر التسهيلات الإدارية دور كبير في قرار المستثمر وهو ما تسبب في خسائر الجزائر 9 ملايين دولار في قطاع السياحة.

وطرح التقرير الأوروبي عدد من المشاكل التي تقف أمام الاستثمارات وتعرقلها مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا حتى قائمة شاملة للمستثمرين المحليين أو الموجودين في الجزائر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل إسبانيا، إيطاليا فرنسا وألمانيا.

فسر المستثمرون الأوروبيون ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة التي رسمت لحد لأن عن الجزائر سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسساتي والسياسي والاقتصادي.

⁵¹ - تبيري يوسف، محمد ساحل، الاستثمار السياحي في الجزائر الأهمية والمعوقات، ورقة بحثية، الملتقي الدولي بعنوان السياحة ورهان التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، يومي 24 و 25 أبريل 2015، جامعة البليدة، ص

كذلك ما يعاني منه مسيرو الوكالات السياحية خاصة عن وجود عديد المشاريع السياحية التي بادرت بها الوكالات السياحية ومستثمرون خواص في إدراج الوزارة الوصية منذ 3 سنوات بدون أي رد على أصحابها، سواء بالقبول أو الرفض وهذا ما يبقي الإمكانات السياحية دون استغلال خاصة مع الملل الذي بدأ يعترض السياح الأجانب من المنتج السياحي لتونس الذي يجلب إليه عشرات الآلاف من السياح الجزائريين).

كذلك هناك مشكل آخر هو تعدد القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون فهذه الممارسات أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، على سبيل المثال نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان ينوي خلال سنة 2000 إقامة استثمارات كبيرة في البناء والسياحة، وجد هذا الأخير مجموعة من المشاكل والعراقيل البيروقراطية دفعته أن يستغلها خارج الجزائر بحيث استثمرها في المغرب وفي فترة وجيزة، ونجح في استثماره بفضل التسهيلات التي منحتها له المغرب⁽⁵²⁾.

نستخلص من هذا أن المستثمر السياحي، جزائري أو أجنبي عند استثماره في هذا المجال تقف أمامه مجموعة من العوائق الإدارية والتنظيمية التي رسخت انطبعا سيئا يمكن إجمالها في ما يلي:

1/ غموض بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة الى أخرى.

2/ بطء الإجراءات وتعقدها حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوم في المتوسط و 130 يوما للحصول على رخصة بناء و 35 يوما لرخص أخرى.

⁵² - وصاف سعيدي وقويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08، 2008، ص 47.

3/ صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الغاز، الكهرباء الماء الهواتف قنوات الصرف الصحية.

4/ طول الإجراءات الجمركية أي أن عملية جمركة الآلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما ويرجع ذلك بالأساس إلى أغلب الواردات أن تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساءً، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين إدارة الجمارك وإدارة الميناء و المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور.

الفرع الثاني

ظاهرة الفساد الإداري

لاشك أن العراقيل التي يواجهها المستثمر في الإجراءات الإدارية والمتمثلة في تعقيد هذه الإجراءات يؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى طرق غير مباشرة أو غير قانونية كالرشوة والمحسوبية لقضاء الإجراءات والحصول على المشروع.

فهذا ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار نظرا للصعوبات والعراقيل التي يواجهونها أو يتعرضون لها من جراء هذه التصرفات، فإن انتشار الفساد يقضي على المنافسة والمعاملة العادلة، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية وعدم الشفافية، ويكون الفساد كبير عند ما يقوم مسؤولين سياسيين كبار باستعمال الأموال العامة لصالحهم واختلاسها والحصول على رشاوى كبيرة عند إبرام الصفقات والعقود⁽⁵³⁾.

المطلب الثاني

أزمة العقار السياحي في الجزائر

⁵³ - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 71.

يعتبر الاستثمار في العقار السياحي من أولويات الدولة في الوقت الراهن إلى جانب الصناعة والفلاحة للتخلص من التبعية للمحروقات، لهذا تحاول الجزائر تسهيل الإجراءات وترقية الاستثمار السياحي، لكن في الحقيقة الأمر أو على الواقع نجد عكس ذلك و المتمثل في تعقيد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة و ارتفاع أسعارها من جهة أخرى، ففي الفرع الأول من هذا المطلب نتطرق الى تحديد العقار السياحي، و الفرع الثاني الى المضاربة و السمسرة في العقار السياحي، اما الفرع الثالث نتطرق الى اشكالية العقار السياحي.

الفرع الأول

تحديد العقار السياحي

لمعرفة العقار السياحي يجب الوقوف على تصور المشرع لهذا الصنف فقد أورد المشرع مصطلح العقار السياحي في القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع

السياحية القابلة للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة لأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص⁽⁵⁴⁾، و عليه يمكن تعريف العقار السياحي بانه مجموع الاراضي القابلة للبناء الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية و المحددة في مخطط التهيئة السياحية و التي تمنح لصاحبها حق الاستغلال السياحي في حدود القوانين المنظمة لقطاع السياحة.

الفرع الثاني

⁵⁴ - قد ورد في مشروع القانون رقم 03-03 المذكور تعريف العقار السياحي على أنه يقصد بالعقار السياحي القابل للبناء للأراضي الموجهة لهذا الغرض في مخطط تهيئة السياحة ثم حذفت هذه المادة نظر له كامل أحكام المادتين 20 و 21 من مشروع القانون وكتفى المشرع بالمادة 20 المذكورة أعلاه.

المضاربة والسمسرة في العقار السياحي

شهد العقار في الجزائر خلال السنوات الماضية موجة من المضاربة والسمسرة إذ أصبح العقار مصدر للثراء والربح السريع مما ألحق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني وتعطيل العديد من المشاريع التنموية، بالإضافة إلى تحويل العديد من الأراضي الزراعية لغرض البناء وهي ظاهرة استفحلت كثيرا في الجزائر حيث أصبح توسيع المباني على الأراض الصالحة للزراعة دون تدخل السلطات المعنية بذلك.

بالإضافة إلى تحويل جزء من الأراضي خصصت لتشجيع الاستثمار وأدرجت بطرق مختلفة وغير قانونية ضمن المساحات المخصصة للبناء ولقد عملت كل الأسباب السابقة الذكر إلى تعميق مشكلة العقار في الجزائر وعملت على خلق سوقا موازية للعقار و المضاربة فيه، وهذا ما أعاق وقلص من اتاحة الفرصة أمام الاستثمار في الجزائر (55).

فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى 30 % من رأس مال المستثمر (56).

بالإضافة إلى هذا نجد العقار السياحي يواجه عدة عراقيل ومشاكل أخرى هي:

-الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية لهذه المناطق.

-تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق.

⁵⁵ - بن عمودة محبوب وبن قانة إسماعيل أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي/ مجلة الباحث العدد 05، 2007، ص 61.

⁵⁶ - بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، المرجع السابق، ص 64.

-تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية.

-تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية وذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.

الفرع الثالث

إشكالية العقار السياحي

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة إستغلت الثغرات القانونية في هذا المجال وعليه جاء القانون 03-03 الصادر في 2003/02/17، والمتعلق بالمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية فقد جاء في المادة 20 منه ما يلي "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأماكن العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص"

ورغم هذه الإجراءات القانونية إلا أنه تبقى هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها:

-الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي.

-عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي.

--عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

-عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي.

-قلة المواد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

-قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية والاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كان ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة، أو ملكية وطنية خاصة(57).

المطلب الثالث

التلوث البيئي وتأثيره على السياحة

تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية فالبيئة في حد ذاتها منتج سياحي ولذا فإنه من مصلحة الأعوان المتدخلين في السياحة حماية البيئة، والمحافظة على مواردها الطبيعية النباتية و الحيوانية، فخلال السنوات التي تلت الاستقلال اختارت الجزائر نمودجا ملائما لحالتها، بلد سائر في طريق النمو ويستطيع أن يفتح طريقا مختصر سريعا للتنمية ولقد ترتبت عن مراحل هذه التنمية آثار سلبية على البيئة، وبالتالي الإسراع في تنفيذ خيار التنمية المبني على تكثيف استغلال الموارد الطبيعية، خاصة في ميادين المحروقات والصيد البحري والفلاحة والغابات، والدور المركزي للقطاع العمومي المفتقر لنظام ترشيد اقتصادي وإيكولوجي قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية حياة المواطنين الجزائريين لكن ذلك كان على حساب البيئة التي كلفها اختلال في توازنها.

حيث بدأ التلوث يظهر للعيان وقد كان تقرير البنك العالي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السباق الاقتصادي والاجتماعي قد حمل أولى عناصر التفاعل بين السكان والبيئة مشيرا بذلك إلى بداية التلوث البيئي في الجزائر(58).

⁵⁷ - بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 62.

⁵⁸ - Garbi ait belgacem, population et environnement, CENEAP alger, 1992 , p 12.

ارتائنا الي تقسيم المطلب الى ثلاثة فروع ففي الفرع الاول نتناول التلوث الجوي و التلوث الناتج عن النشاط الصناعي، اما الفرع الثاني نتطرق فيه الى الرمي العشوائي للنفايات،و التلوث البيئي و تأثيره على الصحة في الفرع الثالث.

الفرع الأول

التلوث الجوي و التلوث الناتج على النشاط الصناعي

يعود التلوث الجوي إلى عدة أسباب منها حركة مرور السيارات و حرق النفايات الصلبة وأهم الملوثات المسببة للتلوث الجوي نجد أكسيد الأزوت (NOX) وأكسيد الكربون (CO) والمكونات العضوية المتطايرة الميثانية (COV, NM) والمواد الجزئية (NI) والرصاص (pb) والديوكسيد الكبريت (SO₂) مع العلم أن معظم هذه الملوثات تنتشر في ولايات شمال البلاد مع تركيز هذا النوع من التلوث في الجزائر بومرداس تيبازة.

بالاضافة الى التلوث الصناعي الناتج عن المؤسسات الصناعية سنويا أكثر من 220 مليون متر مكعب من المياه المستعملة وهي محملة بـ 8000 طن من المواد الأزوتية، كما أن القدرة على تنقية الشوائب الصناعية الجزائرية يمثل حوالي 200 مليون متر مكعب في السنة أي 10 % حجم المياه المستعملة كليا⁽⁵⁹⁾.

ومع ذلك معظم النفايات الصناعية يتم التخلص منها في أغلب الأحيان في أماكن خلوية décharges sauvages وكمحاول لاحتواء التلوث الصناعي قامت الدولة بوضع مشروع مراقبة التلوث الصناعي سنة 1994، ويخص أساسا الناحية الشمالية والجنوبية للبلاد ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

⁵⁹ - عوينان عبد القادر، السياحة الجزائر الإمكانات والمعوقات 2000-2025 في ظل استراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لسنة الجامعية 2012/2013، ص 234.

-تحقيق نجاعة للإطار المؤسسات القانوني.

-تشكيل نظام متابعة لتحقيق المشروع

-تشجيع الدراسات القطاعية والمراجعات البيئية.

فتعتبر الصناعة مسؤولة بقدر كبير عن التلوث الحاصل على المستوى الوطني حيث تسببه الصناعات البتروكيميائية والكيميائية وتحويل المعادن والصناعات الحديدية ومن بين المشاكل التي تعاني منها البيئة نتيجة هذا النشاط تلوث المياه بسبب تفريغ السوائل الصناعية في مصادر مياه الأنهار والأودية.

الفرع الثاني

الرمي العشوائي للنفايات

لقد أدى الرمي العشوائي للنفايات إلى تشكيل مظاهر غير لائقة بالبيئة وبالتالي تشويه البيئة وهذا لنقص الوعي الحضاري والثقافي للأفراد فيما يخص رمي النفايات والتسيير العشوائي لها، بالإضافة إلى اتخاذ أماكن لرمي النفايات غير مخصصة لها قانونا ولا تخضع لأي رقابة ولا تحترم الشروط البيئية دون أي اعتبار لها، وهذا ما أثر سلبا على المحيط الطبيعي بالإضافة إلى ذلك هناك غياب لجميع النفايات القابلة للتحويل والقيام برسكاتها، مثل الورق، الزجاج البلاستيك.

الفرع الثالث

التلوث البيئي وتأثيره على الصحة

إن تلوث الهواء الذي سببه الغازات المنبعثة من السيارات والمصانع حتما سيؤدي إلى تدهور صحة الأفراد بسبب هذه الغازات وهذه النفايات التي تؤثر سلبا على صحة هذا

الأخير (الفرد) ومن الأمراض الشائعة عن التلوث الجوي هو مرض الربو الذي أصبح يشكل خطر على الجهاز التنفسي.

بالإضافة إلى انتقال جراثيم وطفيليات في الهواء، وهذا راجع إلى تلوث الهواء برذاذات الرصاص وغبار الأكاسيد الكبريتية التي تسبب الأمراض التنفسية الحادة.

-الأهمية البيئية:

تكمل الأهمية البيئية للسياحة من خلال ما يلي:

* / الوعي المتزايد بأهمية وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسة الشركات والمصانع من جهة أخرى وبالتالي بدأ الوعي والعمل الميداني في التزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وتجسيد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي فيما يسمى بالسياحة البيئية⁽⁶⁰⁾.

⁶⁰ - السياحة البيئية هي جزء من السياحة المستدامة تتبع أسسها من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم في المحافظة على الإرث الوطني والطبيعي والثقافي وهي تعمل على مشاركة السكان المحليين ومساهمتهم في تخطيط وتطوير المشاريع وبالتالي تخفف من الترويج السكاني نحو المدن الكبرى.

المبحث الثاني

حالة اللاستقرار الأمني ومشاكل أخرى أدت إلى تراجع السياحة الجزائرية وتدهورها

يعد الأمن العام الأساس الجوهري لكافة النشاطات الإنسانية عامة فبدون أمن لا تنمية ولا اقتصاد، والسياحة بحاجة إلى الأمن أكثر من غيره من الأنشطة الإنسانية الأخرى ذلك أن الإنسان هو المحور الأساسي، فهو يغادر منطقته الجغرافية والثقافية، وموطنه الخاص به داخليا وخارجيا مما يجعله بحاجة للأمن أكثر من غيره ونظرا لأهمية موضوع الامن السياحي فقد بدأت بعض الدول تنظم النشاط السياحي آخذة بالحسبان البعد الأمني فأست شرطة السياحة ووضعت التشريعات المتصلة بالسياحة، وأصبح مدركا أن أمن السياحة يتعلق بثلاثة مصادر رئيسية هي الأمن والسائح وموضوع السياحة، أما فيما يخص بعض الدول فقد تراجع السياح في العديد من الدول، حيث بعد ما كانت تشكل وجهة سياحية للعديد من سياح العالم بسبب تدهور أوضاعها الأمنية أصبحت معزولة بدرجة كبيرة كتونس، وليبيا، فالسائح في هذه الدول يشعر باللا أمن وعدم الاستقرار، و الجزائر من بين الدول التي عرفت اضطرابات أمنية خاصة في سنوات التسعينات ، وهذا ما اثر على القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى بهذا الوضع ، ففي هذا المبحث نتطرق الى تفاصيل أكثر من خلال تقسيمه الى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الاول نتطرق الى الوضع الامني في الجزائر و علاقته بالسياحة،اما المطلب الثاني نتطرق الى العراقيل المختلفة التي اثرت هي

الآخري على تراجع الاستثمار السياحي في الجزائر، و بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر في المطلب الثالث.

المطلب الأول

الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالسياحة

لقد مرت الجزائر خلال التسعينات بظروف صعبة أو بأزمة سياسية وأمنية وهذا ما يسمي بال عشرية السوداء، حيث ساهم هذا الوضع إلى تردي وتراجع السياحة في الجزائر مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب ومما جعل السياح الأجانب يفضلون الذهاب إلى دول الجوار لعدم الشعور بالأمن في الجزائر خلال تلك السنوات كذلك شهدت الجزائر ظاهرة العنف خلال هذه الفترة، كل هذا ساهم في تدهور قطاع السياحة وعزوف الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج عن الدخول إلى الجزائر⁽⁶¹⁾. كما شهدت السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2012 تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي بسبب الأزمة الأمنية التي تعيشها مالي، و عليه سنقوم من خلال هذا المطلب بتعريف الأمن السياحي في الفرع الأول، أما الفرع الثاني نتطرق فيه إلى العلاقة بين السياحة و الأمن، أما الفرع الثالث نتناول فيه البعاد الأمن السياحي.

⁶¹ - عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات 2000-2025 في ظل استراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية س ج، 2012/2013 ص 242

الفرع الأول

تعريف الأمن السياحي

يعتبر الأمن السياحي الركيزة الأساسية للعملية السياحية ومن أهم العناصر لتحقيق تنمية سياحية شاملة، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية حيث يعد موضوع الأمن السياحي من الموضوعات الجوهرية التي يركز عليها القطاع السياحي، حيث لا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار وهو نشر الوعي السياحي الحضاري الملتمزم بمختلف الوسائل الإعلامية وعلى كافة المستويات وكذلك تكوين ودعم الاتحادات المهنية على مختلف أنواعها وخاصة تلك التي لها مساس بالسياحة وتحملها مسؤوليات التعريف بالقوانين والنظم وخاصة تلك المتعلقة بالأمن السياحي⁽⁶²⁾.

الفرع الثاني

العلاقة بين السياحة والأمن

يعتبر الأمن السياحي مقوما هاما من مقومات السياحة في أي بلد من بلدان العالم، وكما تستند عليها الحركة السياحية كما تعد من متممات الطلب السياحي في أي موقع سياحي في العالم، والعلاقة دائما طردية بين السياحة والأمن وأينما يكون الأمن موجود تكون السياحة مزدهرة وحيثما يفقد الأمن والاستقرار تتقلص وتتلاشى فرص نجاح السياحة ولهذا يقال أن السياحة متلازمة ومترابطة بشكل قوي ومتين مع الأمن وذلك على النحو التالي:

1/ التقدم والازدهار السياحي يحتاج إلى تخطيط يعتمد على عدة عوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية... إلخ بمعرفة مستقبل هذه العوامل في ظل ظروف غير أمنية وغير مستقرة.

⁶² - محمد أحمد العمري، الأمن السياحي المفهوم والتطبيق، ط1، دار الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 50.

2/ الخطط المنجزة ستبقى حبر على ورق إذا لم تترجم إلى واقع ومشروعات قابلة للتنفيذ، وتنفيذ هذه الخطط يحتاج إلى أمن واستقرار.

3/ العلاقة تبادلية بين الخوف والسياحة فحيثما يوجد الخوف أو انعدام الأمن ينعدم معه قيام وازدهار صناعة السياحة.

4/ ثبات الأمن والاستقرار يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها مما يخلف تقدما اجتماعيا ونموا اقتصاديا.

5/ تواجد الأمن في أي دولة يشكل عامل جذب السياح ويكسب الدولة سمعة طيبة عالميا وإقليميا ويعزز من مردودها الاقتصادي⁽⁶³⁾.

الفرع الثالث

أبعاد الأمن السياحي

هناك علاقة وثيقة الصلة ما بين التخطيط الأمني وما بين الخطط التنموية التي تنهض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا والتي توطد عوامل الاستقرار فيه، والعلاقة طردية بينهما فكلما تطورت وتقدمت أنظمة المجتمع كلما انعكس ذلك على المواطنين بالراحة والطمأنينة والسكينة والاستقرار.

وتعتبر الوظيفة الأولى لأي مجتمع سليم وواعي هي إتاحة الفرصة امام أفرادهِ لإشباع حاجياتهم بطريقة طبيعية ومشروعة وهذا هو الطلب الأساسي الذي تتحقق به حاجة الأفراد والجماعات للسعي وراء إشباع حاجاتهم الإنسانية.

⁶³ - بركات كامل المهيترات، الأمن السياحي والتشريعات السياحية، ط1، دار الفكر، 2009-1430هـ، ص 26.

1/ البعد السياسي للأمن السياحي:

يعد الاستقرار السياسي من العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة على المستوى المحلي و الدولي، وذلك من خلال الظروف السياسية بالدول المصدرة للسياح وكذلك الظروف و الأوضاع السياسية في البلدان والدول المضيفة لها، فحكمة السياسة في أي دولة تخلق لدى الأمة وعامة الشعب مواقف واتجاهات وسلوكات تنشأ عنها محبة وصدق وثقة بين الحاكم والمحكوم وينتج عنها الاطمئنان والاستقرار وتشجيع الأنظمة السياسية للمبادئ الهادفة والسلوكات المرغوبة وغيرها من متطلبات الإصلاح والبناء وتأمين حاجات المواطنين واشباعها وإشاعة روح العدل والمساواة والحرية والأمن والاستقرار⁽⁶⁴⁾.

2/ البعد الاقتصادي للأمن السياحي

يدل مفهوم الأمن الاقتصادي على رزمة من الإجراءات التي تكفل تأمين كافة جوانب العملية الاقتصادية برمتها بالشكل الذي يرفع من قدرات الدول على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى رفاهية شعوبها.

ولاشك أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين خطط التنمية الشاملة الخطط الأمنية أو الاستعدادات، سواء كانت التنمية تستهدف القطاع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو البيئي حيث أنها تساعد على توطيد عوامل الاستقرار في المجتمع والعلاقة هنا طردية فكلما تطورت وتقدمت أنظمة المجتمع كان ذلك محققا للأمن و الاستقرار و الطمأنينة بين أفراد المجتمع و من الواضح أن تحقيق الأمن الاقتصادي يعتبر بعدا هاما لتوفير البيئة الملائمة لنمو الاقتصاد القومي والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية⁽⁶⁵⁾.

⁶⁴ - بركات كامل المهيرت، المرجع السابق، ص 53-54.

⁶⁵ - زيداني فتح الله، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 22

3/ البعد الثقافي للأمن السياحي:

ويعني ذلك بالانتمية المرتبطة بالحضارة وقيم المجتمع وهويته المحددة والحفاظة عليها وحمايتها من العبث والتخريب أو التهريب، وتؤثر عمليات التربية والتعليم في مختلف المستويات على تكوين الثقافة العامة في المجتمع والتي تؤثر بدورها على القيم الكلية التي تحدد الأهداف والسلوكيات المقبولة وغير المقبولة اجتماعيا إلى المدى الذي يؤثر في طريقة إشباع الرغبات والاحتياجات بطرق من المجتمع، حيث أن الثقافة هي حالة المعتقدات والقيم السلوكية والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل، ومن هنا فإن معايير سلوك الإنسان تحددها ثقافته الخاصة وهي الإطار الذي تنمو داخله شبكة العلاقات الاجتماعية، فإن النشاط السياحي ينطوي على هذا الإطار من التفاعل بين الثقافات من خلال اللقاءات بين المضيف والسائح عبر سلسلة من نشاطات السياح والعمليات السياحية المختلفة⁽⁶⁶⁾.

المطلب الثاني

عراقيل مختلفة أثرت هي الأخرى على تراجع الاستثمار السياحي في الجزائر

يواجه الاستثمار السياحي في الجزائر العديد من المشاكل والعراقيل التي تقع أمام هذا القطاع الذي يعتمد عليه أكثر في الدول المجاورة كتونس مثلاً، والسبب في ذلك هو نقص الخبرة في ميدان السياحة بالإضافة إلى مشاكل مختلفة في مجال التخطيط، وإلى ضعف البنية التحتية بالإضافة إلى التكوين والتسيير داخل المؤسسات السياحية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إذن في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مختلف المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر، و بالتالي قمنا بتقسيمه إلى أربعة فروع، ففيمما يخص الفرع

⁶⁶ - بركات كامل المهيترات، المرجع السابق، ص 55-56.

الأول، نتطرق إلى ضعف الدعاية و النشاط الترويجي للمقومات السياحية، أما الفرع الثاني نتطرق فيه إلى انخفاض مستوى الخدمات السياحية و الفندقية، أما فيما يخص الفرع الثالث نتطرق إلى ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية ، و أخيرا في الفرع الرابع نتطرق إلى تهيمش بعض المناطق في الجنوب رغم احتوائها على موارد سياحية.

الفرع الأول

ضعف الدعاية والنشاط الترويجي للمقومات السياحية

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات لها أهمية كبيرة ودور استراتيجي في تطوير السياحة وتظهر من خلال:

- الاعتماد المتزايد والمتعدد لوسائل الاعلام المتطورة لدى العملاء .
- توفير أسطوانات مبرمجة و موسوعة عن المقاصد السياحية
- امكانية البحث عن الفنادق والخدمات الأخرى بواسطة الانترنت.
- أما فيما يخص دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالسياحة الجزائرية فهي لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى عدة أسباب و هي:
- عدم كفاية مواقع الانترنت رغم إدخال نظام ADSL حيث يضم ما يقارب 05 ملايين مشترك في سنة 2005 و 02 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة(67).

⁶⁷ - بختي إبراهيم وشعوبي محمد فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 276.

الفرع الثاني

انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من قلة الاستثمارات في الهياكل السياحية الضرورية لإستقبال السياح في كثير من المناطق السياحية، مما أدى إلى قلة السلع والخدمات السياحية كخدمات الإيواء ولعل السبب في ذلك يعود إلى غياب سياسة واضحة وتخطيط سياحي على المستوى المحلي، فرغم الإنجازات التي تم القيام بها في بعض المناطق إلا أن طاقة الاستيعاب بقيت لا تستجيب للطلب بالإضافة إلى هذا النقص يعاني القطاع من انخفاض مستوى الخدمات السياحية والفندقية⁽⁶⁸⁾.

الفرع الثالث

ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية

إن العمال على مستوى المؤسسات السياحية يعانون من ضعف التكوين وهذا مقارنة بعمال المتواجدين على مستوى المؤسسات السياحية بتونس والمغرب فيوجد فرق كبير، فنجد العمال في هذه الدول عمال مؤهلين مكونين في أحسن معاهد، وهذا ما انعكس سلبا على تسيير هذه المنشآت خصوصا وأنها على اتصال مباشر مع السائح وكل ذلك أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة إليهم.

⁶⁸ – tessa ahmed, economie touristique et aménagement du territoire , alger,ed,office des publications universitaires, 1993, p 24-25

الفرع الرابع

تهميش بعض المناطق بالجنوب

حيث نجد بعض المناطق السياحية الجنوبية تحتوى عل مناطق سياحية وتعتبر هذه مناطق جذب للسياح لكنها تعاني من التهميش الكلي، سواء في هياكل الاستقبال من فنادق أو مخيمات وبيوت الشباب كما تعاني كذلك من مشكل المواصلات فلا ننسى أن منطقة الجنوب تعتبر موردا سياحيا مهما وتقاس هذه الطاقة الاستيعابية بعدد الأسرة المتاحة والتي قدرت في سنة 2003 بـ 77473 سرير منها 5.43 % فنادق من الدرجة الأولى و 57.28 % فنادق غير مصنفة⁽⁶⁹⁾، كما أن الخدمات في هذه المراكز ومختلف المحطات الأخرى تعتبر سيئة وباهظة الثمن.

المطلب الثالث

بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في

الجزائر

يتطلب الاستثمار السياحي في الجزائر إعادة النظر في جميع التحديات التي يواجهها هذا الأخير ودراسة كل العوائق و العراقيل التي تقف أمام هذا القطاع الذي يعتبر قطاع يعتمد عليه في دول الجوار، فبالتالي على الجزائر إزالة مختلف العقبات التي تقف أماما تنمية النشاطات السياحية وترويجها وتشجيع الاستثمار على مستوى التراب الوطني وذلك بإتخاذ تدابير تحفيزية ووضع أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة وتسمح بتوفير دعم دائم للمستثمرين، المتعاملين والمهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة وتشجيع مناطق سياحية كثيرة قادرة على استيعاب التدفقات السياحية، ففي هذا المطلب سوف نتطرق

⁶⁹ - الديوان الوطني للإحصاءات ONS إحصائيات 2000-2003

إلى مختلف الحلول أو المقترحات للنهوض بهذا القطاع، وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا المطلب إلى خمسة فروع، ففي الفرع الأول نتطرق إلى فرض الرقابة على النشاطات السياحية، أما الفرع الثاني نتطرق فيه إلى إنشاء مراكز التكوين و دعمها، أما الفرع الثالث نتطرق إلى توفر الأمن بمفهومه الواسع، و في الفرع الرابع نتطرق فيه إلى إقامة التظاهرات على المستوى الداخلي و الخارجي، و أخيرا الفرع الخامس نتناول فيه دعم الترويج السياحي.

الفرع الأول

فرض الرقابة على النشاطات السياحية

تعتبر الرقابة عنصر مهم لنجاح أي مجال سواء كان تجاري صناعي... إلخ لكن الأنشطة السياحية هي الأخرى لم تتجح بشكل كبير نتيجة عدم تسليط الرقابة عليها وبالتالي لا بد على النشاطات السياحية كغيرها من النشاطات الاقتصادية أن تخضع للرقابة الفعلية من طرف أعوان متخصصين في المجال السياحي لاسيما فيما يتعلق باحترام شروط إنشاء واستغلال المؤسسات السياحية، ونوعية الخدمات المقدمة مع أن هذه الرقابة مكرسة من الناحية القانونية إلا أن واقع النشاطات السياحية يعكس غير ذلك مما يساهم في تدهور المنشآت السياحية ولهذا لا بد من تسليط الرقابة على هذه الأنشطة⁽⁷⁰⁾.

الفرع الثاني

إنشاء مراكز التكوين ودعمها

من أجل تقديم أفضل المنتجات السياحية كان لا بد من توفير مراكز تكوينية من أجل الحصول على الإطارات المتخصصة في مجال السياحة، وتتوفر الجزائر في الوقت الحالي على ثلاثة مراكز تكوينية متخصصة هي:

⁷⁰ - شيان وردية وبرسولي فوزية، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة يومي 19 و 20 نوفمبر 2012، ص 7-8.

-مركزين متخصصين في تكوين اليد العاملة وفي مجال التنفيذ.

-مركز متخصص في تكوين إطارات التسيير.

وتبلغ طاقة استيعاب هذه المراكز بـ 600 مقعد بيداغوجي، وهي ضعيفة مقارنة مع ما يحتاجه هذا القطاع، ونظرا لأن هذا العنصر يعتبر محورا أساسيا في تقديم الخدمات فإنه سيستفيد من مجموعة من العمليات الأساسية التالية:

-من أجل التكيف مع التطورات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط و الخدمة فسيتم إعادة النظر في البرامج التكوينية واقتناء دعائم بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

-من أجل توفير ما يحتاج إليه القطاع من مهيئين ومتخصصين ومسيرين فقد تقرر تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة بالإضافة إلى فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعات وتوسيعه إلى ما بعد التدرج.

-مواصلة دمج المهن السياحية في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية وتشجيع إنشاء معاهد خاصة للتكوين من خلال برامج الدعم وتبادل الخبرات مع معاهد دولية متخصصة من أجل تحسين المستوى ومواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية وتطور القطاع⁽⁷¹⁾.

الفرع الثالث

توفر الأمن بمفهومه الواسع

باعتبار السياحة ظاهرة إنسانية فهي حساسة جدا للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة ومن المتعارف عليه أن السائح لما ينتقل من مكان إلى آخر فهو يبحث عن الراحة والاستقرار والأمان لذا فهو يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامته، من أي مساس مادي أو

⁷¹ - سعاد صديقي، المرجع السابق، ص 149.

معنوي سواء كان صادر من القائمين على تسيير المرافق السياحية أو من عامة الناس ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع الأمن الغذائي الأمن الصحي... إلخ (72).

الفرع الرابع

إقامة تظاهرات على المستوى الداخلي والخارجي

إن إقامة التظاهرات والمعارض في البلدان المستقبلية للسياح مع انتهاج سياسة مدعمة ببرنامج إعلام واتصال، علاوة على إدماج البلد في الدورات التجارية الدولية للسياحة، بهدف جذب رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة هذا بالإضافة إلى إقامة هذه التظاهرات أيضا على المستوى الداخلي وينبغي تركيز العمل الترويجي على إعادة الاعتبار لأعياد المحلية والتقليدية حتى تكون المناطق التي تحتضنها مقاصد سياحية ذات خصوصية مميزة.

الفرع الخامس

دعم الترويج السياحي

يعرف الترويج السياحي أنه كافة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العامة لهذا البلد، او في هذا الموقع حتى هذا الفندق أو ذلك وباستخدام المزيج الترويجي الأكثر ملائمة.

أما فيما يخص وسائل الترويج السياحي فيتم الترويج السياحي عبر عدد من الوسائل من أهمها ما يلي:

⁷² - عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير س ج، 2010، ص 124.

-الإعلان: يعتبر العنصر المحرك الفعال من عناصر المزيج الترويجي فهو يقوم بخلق الوعي والحاجة لدى المستهلكين بخصوص المنتج موضوع الإعلان.

-العلاقات العامة: تلعب العلاقات العامة دورا مهما في دعم التدفق السياحي وقد تكون طبيعية هذه العلاقات داخلية وخارجية فالعلاقات الداخلية تركز على تنمية أواصر التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات السياحية أما العلاقات الخارجية فتتمثل في إقامة علاقة تعاون مع السفارات ومنظمي الرحلات الدولية ووكالات السفر الدولية.

-الدعاية: تعتبر الدعاية مجموعة من الأخبار حول الخدمة السياحية أو مكان أو شخص أو فكرة وتتميز الدعاية بكونها مجانية أي تحقيق غرض دون تكلفة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا - باللغة العربية:

أ - الكتب:

1. بركات كامل، المهارات الأمن السياحي والتشريعات السياحية، الطبعة الأولى، 2009.
2. رعد مجيد العاني، الاستثمار التسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3. صفاء أبو غزالة ترويج الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
4. عبد السلام أبو قحف، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004/2003.
5. عصمت عدلي الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
6. محمد أحمد العمري، الأمن السياحي المفهوم والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. محمد أمين محي الدين السيد علي إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الإنتاجية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 1998.
8. محمد عبيدات، التسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2000.
9. محمد نبيل علام محاسبة المؤسسات الفندقية، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 1992.
10. نعيم الظاهر، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

11. هشام أحمد عطية محمد عبد ربه، النظام المحاسبة ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية الفنادق، دار الجامعة الإسكندرية، 2000.

ب - الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

2. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل إستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2013.

3. هدير عبد القادر، واقع السياحة وآفات تطورها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

4. سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة جيجل، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2006.

5. زيداني فتح الله، الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.

6. هيني حيزية وبن الطيب حنان، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر مخطط التهيئة السياحية 2025 دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2015-2016.

ج - المقالات العلمية:

-المجلات:

1. الطيب داودي وعبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية، دراسة الحالة جيجل ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 24-26 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة.
2. يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق وبحوث، أنثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الطبعة الأولى، الإسكندرية-مصر، 2003.
3. يدو محمد والضيف أحمد، دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية دراسة تحليلية وتقييمية للسياسة الاتصالية للديوان الوطني للسياحة بالجزائر الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع الآفاق.
4. تبزي يوسف ومحمد ساحل، الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول يومي 24 و25 أبريل 2015.
5. شيبان وردية وبرسولي فوزية، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر جامعة الحاج لخضر، باتنة يومي 19-20 نوفمبر 2012.

-المقالات:

1. فراج رشيد وبودلة يوسف، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية العدد 12 جامعة محمد خيضر بسكرة دسمبر، 2012.
2. الديوان الوطني للسياحة، الحمامات المعدنية منتج خاص مجلة الجزائر سياحة العدد 33، دون سنة النشر.
3. وصاف سعيدي وقويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008.

4. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.

5. بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث العدد 05، 2007.

د - النصوص القانونية والتنظيمية:

-القوانين:

1. القانون رقم 99-06، مؤرخ في 04 أفريل 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، جريدة رسمية، عدد 24 صادر في 07 أبريل 1999، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية، العدد 19، 19.

-المراسيم:

1. مرسوم رقم 2000-46، مؤرخ في 1 مارس سنة 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفايات استغلالها، ج ر عدد 10 صادر في 05 مارس.

2. مرسوم تنفيذي رقم 2000 المؤرخ في 11/06/2000، الذي يحدد مباشرة تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك الجريدة الرسمية رقم 35 مؤرخة في 11/06/2000، العدد 35، ص 3.

3. المادة 03 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 الذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

ثانيا - باللغة الفرنسية:

A – Ouvrages :

1. Hachimi madouche, le tourisme en algerie, édition houma, alger, 2003.
2. Jean-marie hazbroucq, management des projets de tourisme et de loisirs edition geatan morin, paris 1999.

3. Pierre bloc, dura four, alain mesplie le tourisme dans le mand, édition, bréal, France, 1992.
4. Liliane bansahel, Myriam donsimon le tourisme facteur de développement local, édition horison groupe, paris, 1999.
5. Muriel deneau, patrik courtin, droit et droit du tourisme, 2^{eme} édition, édition bréal, France, 1996.
6. Tessa ahmed ,économie touristique et aménagement du territoire ,alger ,office des publications universitaires 1993

B – sites internats:

1. www.travel,MAKTOOB.com.
2. [http/www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)
3. www.mat.gov.dz.

الفهرس

الفهرس

	• الإهداء
	• تشكرات
	• قائمة أهم المختصرات
01	• المقدمة
05	الفصل الأول: مدخل عام حول الاستثمار السياحي
06	المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي
07	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي
07	الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي
08	الفرع الثاني: إيجابيات و سلبيات الاستثمار السياحي
09	الفرع الثالث: الاستثمار السياحي و تأثيره على الاقتصاد الوطني
14	المطلب الثاني: ميادين الاستثمار السياحي
14	الفرع الأول: الميدان الفندقي
17	الفرع الثاني: وكالات السياحة و الأسفار
18	الفرع الثالث: الحمامات المعدنية
19	الفرع الرابع: استغلال الشواطئ
21	المبحث الثاني: واقع السياحة في الجزائر
21	المطلب الأول: مفهوم السياحة
22	الفرع الأول: تعريف السياحة
23	الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر
25	الفرع الثالث: أهداف السياحة
26	المطلب الثاني: المؤسسات الفاعلة على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر
27	الفرع الأول: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

28	الفرع الثاني: الديوان الوطني للسياحة (ONT)
30	الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT)
31	الفرع الرابع: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية
31	الفرع الخامس: مديريات السياحة
32	المطلب الثالث: المؤسسات التكوينية في المجال السياحي
33	الفرع الأول: معهد تيزي وزو
33	الفرع الثاني: معهد بوسعادة
34	الفرع الثالث : المدرسة الوطنية العليا للسياحة
35	الفصل الثاني: مشاكل الاستثمار السياحي في الجزائر
36	المبحث الأول: أهم المشاكل التي يعاني منها الاستثمار السياحي في الجزائر
37	المطلب الأول: العراقيل الإدارية للاستثمار السياحي
37	الفرع الاول:تعقيد الإجراءات الإدارية و انتشار المحسوبية
39	الفرع الثاني: ظاهرة الفساد الإداري
40	المطلب الثاني: أزمة العقار السياحي في الجزائر
40	الفرع الأول: تحديد العقار السياحي
41	الفرع الثاني: المضاربة و السمسرة في العقار السياحي
42	الفرع الثالث: إشكالية العقار السياحي
43	المطلب الثاني: التلوث البيئي و تأثيره على السياحة
44	الفرع الأول: التلوث الجوي و التلوث الناتج عن النشاط الصناعي
45	الفرع الثاني: الرمي العشوائي للنفايات
45	الفرع الثالث: التلوث البيئي و تأثيره على الصحة
47	المبحث الثاني: حالة اللااستقرار الأمني و مشاكل أخرى أدت إلى تراجع السياحة
	الجزائرية و تدهورها
48	المطلب الأول : الوضع الأمني بالجزائر و علاقته بالسياحة

48	الفرع الأول: تعريف الأمن السياحي
49	الفرع الثاني: العلاقة بين السياحة و الأمن
50	الفرع الثالث: أبعاد الأمن السياحي
52	المطلب الثاني : عراقيل مختلفة أثرت هي الأخرى على تراجع الاستثمار السياحي في الجزائر
52	الفرع الأول: ضعف الدعاية و النشاط الترويجي للمقومات السياحية
53	الفرع الثاني : انخفاض مستوى الخدمات السياحية و الفندقية
53	الفرع الثالث: ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية
54	الفرع الرابع: تهميش بعض المناطق بالجنوب
54	المطلب الثالث: بعض الحلول التي اقترحتها الدولة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر
55	الفرع الأول: فرض الرقابة على النشاطات السياحية
55	الفرع الثاني : إنشاء مراكز التكوين و دعمها
56	الفرع الثالث: توفير الأمن بمفهومه الواسع
57	الفرع الرابع : إقامة تظاهرات على المستوى الداخلي و الخارجي
57	الفرع الخامس: دعم الترويج السياحي
58	الخاتمة
62	قائمة المراجع
67	فهرس المحتويات